

أوبك+ لعبة
مختلفة تماماجون كيمب
كاتب بريطاني

ضيقة إلى حد ما. واختارت منظمة أوبك+ تجاهل هذه المؤشرات بسرعة والتركيز بدلاً من ذلك على "ظروف السوق غير المؤكدة" والحاجة إلى "المقاء ببطء ومرنة".

وقالت المجموعة في بيان "أقر الاجتماع بالتحسن الأخير في معنويات السوق من خلال قبول ونشر برامج اللقاحات وحرز التحفيز الإضافية في الاقتصادات الرئيسية". وحث جميع الأعضاء "على البقاء في المسار الذي حُدّد طواعية والذي حقق نتيجته الآن"، في إشارة ضمنية إلى ارتفاع الأسعار والإيرادات. ويبدو أن دورة أسعار البترول تعيد نفسها بالتزامن مع اختبار أوبك+ الاستمرار في تقييد الإنتاج بدلاً من الاستجابة لانخفاض المخزونات وارتفاع الأسعار وزيادة التخلف.

وكان سعر البرميل حوالي 70 دولاراً قبل أن يرتفع، وكانت السوق في حالة مستقرة في مايو 2019 وقبل ذلك في أبريل 2018. وقدم صناع القرار الرئيسيون في أوبك+ حججاً مماثلة في كلتا المناسبتين.

وقال وزير الطاقة السعودي آنذاك خالد الفالح في 19 مايو 2019، إنه من المهم ألا تتخذ القرارات بسرعة نظراً لتضارب البيانات ولتعدّيات الموضوع وتطور الأوضاع.

دون المستوى المحتمل للتمتع بمكاسب مؤقتة من خلال الأسعار المرتفعة. وليس من عادات أوبك+ أن تستجيب استباقياً بضغط براميل إضافية إلى السوق لكبح الارتفاع السريع في الأسعار وتخفيضها؛ حيث جاءت البراميل الإضافية في الغالب من عدم تقبّل أعضاء أوبك+ باتفاقية الإنتاج القائمة والتوسع السريع في إنتاج النفط الصخري الأميركي. وعادة ما تسمح مجموعة أوبك+ للسوق بالهليان حتى يهدأ تسارع إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة أو تباطؤ الاستهلاك، أو كلاهما، فالدفع إلى تسجيل فائض في الإنتاج.

وقبل القرار عادت أسعار العقود الآجلة للشهر القادم إلى مستوياتها التي سجلتها بداية الموجة الأولى من فايروس كورونا، وبلغت المستوى الذي تسبب في زيادة إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة على امتداد العقد الماضي.

وعد استهلاك معظم المخزونات الإضافية التي تراكمت في الربيع الثاني من سنة 2020 نتيجة الوباء وحرب الأسعار بين السعودية وروسيا.

وعاد مستوى المخزونات البترولية التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى المعدل المسجل خلال السنوات الخمس السابقة للوباء، أي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، وفقاً للتقديرات التي أعدتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية في فبراير.

نتيجة لذلك انتقلت عقود خام برنت الآجلة إلى العقود الستة المدرجة بمقدار 4 دولارات للبرميل، بما يتوافق مع السوق التي تعاني من نقص المعروض حيث تكون الأسهم عند المستوى الذي يرغب فيه التجار ومصافي التكرير أو أقل منه. وارتفع فارق جدول برنت لسته أشهر إلى 95 في المئة لجميع أيام التداول على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما يشير إلى أن الإنتاج يسير بنسق أقل بكثير من الاستهلاك ومن المتوقع أن تنخفض المخزونات إلى درجة كبيرة.

وفي السوق الفعلية يتأخر الفارق الزمني في تقويم برنت للأسابيع الخمسة الأولى بمقدار 32 سنتاً للبرميل، مما يؤكد أن السوق بالفعل

قررت أوبك+ ترك الإنتاج دون تغيير لمدة شهر آخر في اجتماعها يوم الخميس، وهي بذلك تخاطر بالتسبب في رفع درجة توتر سوق النفط وتهيئة الظروف للمزيد من عدم الاستقرار في المستقبل. وقد تحدثت المجموعة الموسعة من مصدري النفط توقعات غالبية المحللين والتجار بأنها ستستجيب لارتفاع الأسعار وتزايد التخلف في سوق العقود الآجلة من خلال زيادة الإنتاج.

لكن القرار لا ينبغي أن يكون مفاجأة كاملة؛ فهو يتفق مع سلوك المجموعة على مدى العقد الماضي. وعادة ما تتأخر عملية صنع القرار في المجموعة عن ظروف السوق عندما تنخفض الأسعار، ولكنها تتأخر بشكل خاص عندما تكون الأسعار في ارتفاع.

وعلى الرغم من الالتزام الشفوي للمجموعة باستقرار السوق تكشف قرارات الإنتاج السابقة أن هدفها هو الحصول على أعلى سعر ممكن على المدى القصير.

وفي ظل ارتفاع الأسعار تستمر المجموعة في تقييد الإنتاج إلى ما دون المستوى المحتمل للتمتع بمكاسب مؤقتة من خلال الأسعار المرتفعة.

وليس من عادات أوبك+ أن تستجيب استباقياً بضغط براميل إضافية إلى السوق لكبح الارتفاع السريع في الأسعار وتخفيضها؛ حيث جاءت البراميل الإضافية في الغالب من عدم تقبّل أعضاء أوبك+ باتفاقية الإنتاج القائمة والتوسع السريع في إنتاج النفط الصخري الأميركي. وعادة ما تسمح مجموعة أوبك+ للسوق بالهليان حتى يهدأ تسارع إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة أو تباطؤ الاستهلاك، أو كلاهما، فالدفع إلى تسجيل فائض في الإنتاج.

وقبل القرار عادت أسعار العقود الآجلة للشهر القادم إلى مستوياتها التي سجلتها بداية الموجة الأولى من فايروس كورونا، وبلغت المستوى الذي تسبب في زيادة إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة على امتداد العقد الماضي.

وعد استهلاك معظم المخزونات الإضافية التي تراكمت في الربيع الثاني من سنة 2020 نتيجة الوباء وحرب الأسعار بين السعودية وروسيا.

وعاد مستوى المخزونات البترولية التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى المعدل المسجل خلال السنوات الخمس السابقة للوباء، أي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، وفقاً للتقديرات التي أعدتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية في فبراير.

نتيجة لذلك انتقلت عقود خام برنت الآجلة إلى العقود الستة المدرجة بمقدار 4 دولارات للبرميل، بما يتوافق مع السوق التي تعاني من نقص المعروض حيث تكون الأسهم عند المستوى الذي يرغب فيه التجار ومصافي التكرير أو أقل منه. وارتفع فارق جدول برنت لسته أشهر إلى 95 في المئة لجميع أيام التداول على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما يشير إلى أن الإنتاج يسير بنسق أقل بكثير من الاستهلاك ومن المتوقع أن تنخفض المخزونات إلى درجة كبيرة.

وفي السوق الفعلية يتأخر الفارق الزمني في تقويم برنت للأسابيع الخمسة الأولى بمقدار 32 سنتاً للبرميل، مما يؤكد أن السوق بالفعل

تسعى الرياض إلى التخفيف من اعتمادها على النفط الذي يشهد تقلبات وصدمات وتحديات أخرى تتعلق بالمانخ، فضلاً عن ولاء كورونسا الذي عرقل الإمدادات، ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية. وتضغط الحاجة الملحة إلى التخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة، في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

وتحاول السعودية منذ سنوات معالجة إشكاليات التملك للمواطنين، حيث تسعى لإقناع المواطنين بأن الإصلاحات ستعود بالنفع، في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن نحو 1.2 مليون سعودي عاجزون عن امتلاك مسكن بإمكاناتهم الذاتية. ويزيد النمو السكاني من مشكلات البلاد حيث ارتفع عدد السكان بنسبة 44 في المئة منذ 2004 ليصل إلى 33 مليون نسمة حالياً، بينهم نحو 11 مليوناً من المقيمين الأجانب، في وقت تنمو فيه المدن وخاصة الرياض بوتيرة سريعة.

الأزمة المالية تدفع البنوك اللبنانية
إلى تسريح العمالة

ضغوط انكماش النشاط المصرفي تفرض تقليص النفقات



سخط شعبي تجاه البنوك

البنوك بتلك المعايير، تصبح أسهمها ملكاً لمصرف لبنان. وعلى مدى سنوات ظلت بنوك لبنان بين أكبر بنوك العالم ربحية مستعينة بتحويل أموال اللبنانيين المنتشرين في المهجر لدعم الحكومة مقابل عائدات مرتفعة.

غير أن الانكشاف على الدين العام كان في نهاية الأمر سبب الأزمة التي حلت بالبنوك، إذ نجح نبع التحويلات المالية من الخارج وتجزرت الاحتجاجات المناهضة للفساد ما حرم النظام المالي من مصادر التمويل.

وخلال العامين الأخيرين فقدت البنوك التجارية ودائع قيمتها نحو 49 تريليون ليرة لبنانية أي ما يعادل حوالي 22 في المئة من أصولها الإجمالية الحالية، ومن المرجح أن يكون كبار المودعين في صدارة المتضررين من أي حل للأزمة المصرفية.

ولأن السندات الحكومية تمثل أغلب أصول البنوك فقد أصبحت هذه البنوك أكبر ضحية لعجز الحكومة عن الوفاء بسندات دولية مستحقة بقيمة 1.2 مليار دولار في مارس الماضي.

ويتمثل جانب كبير من باقي أصول البنوك في العقارات التي انخفضت تقييماتها وسط الركود الاقتصادي. وطلب المصرف المركزي من البنوك في أغسطس تجنب مخصصات لخسائر تعادل 1.89 في المئة عن ودائعها بالعملة الصعبة لدى المصرف المركزي وخسائر تبلغ 45 في المئة عما بحوزتها من سندات الدين الحكومي، وهي مستويات قال بعض الاقتصاديين إنها تستهين بحجم المشكلة.

أدت إلى مقتل نحو 200 شخص وإصابة أكثر من 6 آلاف و500 آخرين وتعرض أحياء عدة في العاصمة لأضرار بالغة وخسارة 300 ألف شخص منازلهم وإلى خسائر قدرت بـ15 مليار دولار. وسجلت الليرة اللبنانية الأسبوع انخفاضاً قياسياً غير مسبق منذ دخول لبنان دوامة الانهيار الاقتصادي قبل عام ونصف العام، إذ لامس سعر الصرف مقابل الدولار عتبة العشرة آلاف في السوق السوداء.

ومنذ صيف العام 2019، على وقع الانهيار الاقتصادي الأسود في لبنان منذ عقود، بدأت قيمة الليرة تتراجع تدريجياً أمام الدولار تزامناً مع أزمة سيولة حادة وتوقف البنوك عن تزويد المودعين باموالهم بالدولار. ولا يزال سعر الصرف الرسمي يساوي 1507 للدولار.

وقال أحد الصرافين في تصريحات صحافية إن "سعر الصرف في السوق السوداء تراوح الثلاثاء الماضي بين 9900 وعشرة آلاف".

ويأتي الانخفاض القياسي في سعر الصرف الثلاثاء غداة إعلان مصرف لبنان بدء مراجعة أوضاع البنوك بعد انتهاء مهلة حددها لها من أجل زيادة رأسمالها، ضمن خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

وكان المصرف المركزي قد طلب في تعميم صيف 2020 من البنوك زيادة رأسمالها بنسبة عشرين في المئة بحلول نهاية فبراير. كما طلب منها تكوين حساب آرجي حر من أي التزامات لدى بنوك المراسلة في الخارج لا يقل عن ثلاثة في المئة من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية، وفي حال عدم التزام

راتب 18 شهراً بالإضافة إلى راتب شهريين عن كل عام من العمل. وأشار المسؤول النقابي إلى أنه يعمل مع أعضاء في البرلمان على مشروع قانون يهدف إلى حماية موظفي البنوك في الوضع الحالي.

وتوقع خوري أن يصل عدد العاملين المصوبين في البنوك إلى 5 آلاف موظف، الأمر الذي قد يسبب مشكلة اجتماعية كبيرة.

وقال غسان عياش، النائب السابق لحاكم مصرف لبنان المركزي، إن "قرار البنوك بخفض نفقاتها هو نتيجة حتمية لانكماش النشاط المصرفي والأزمة المالية السائدة في البلاد".

وأكد عياش أن البنوك حريصة على اتخاذ مثل هذه الإجراءات دون التسبب في مشكلة اجتماعية جديدة، خاصة بالنظر إلى أن عدد موظفي البنوك يتجاوز 25 ألف موظف. وقال إن "البنوك حريصة على التوصل إلى تفاهم مشترك مع الموظفين حول خطط التعويض المقبولة".

ويواجه لبنان عدة أزمات سياسية واقتصادية ومالية ومعيشية متشابكة أدت إلى تفاقم الفقر والبطالة والتضخم المالي وانهيار العملة المحلية وسط تراجع متسارع في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019 مع تجميد البنوك للسحوبات النقدية بالدولار الأميركي وتقييدها بالعملة المحلية.

وقد فاقت الأزمات في لبنان تداعيات تفشي كوفيد-19 صحياً واقتصادياً وأزمة الشغور الحكومي بسبب الخلافات السياسية عقب كارثة انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي التي

دفعت الأزمات المالية والإشكاليات المترامية بنوك لبنان إلى طرد العمالة في وقت تكافح فيه ضغوطاً غير مسبوقية في ظل انهيار العملة المحلية وصعوبة تطبيق الإجراءات المصرفية التي كان قد أقرها مصرف لبنان المركزي لحث البنوك على زيادة رأس المال، ما يمثل تهديداً للعديد منها بالغلاق.

بيروت - تشهد البنوك اللبنانية موجة ضخمة من التسريح مع تفاقم الأزمة المالية في البلاد، وفي ظل شح الدولار الأميركي الحاد في البلاد وانهيار قيمة العملة الوطنية تواجه البنوك ضغوطاً مشددة فرضها مصرف لبنان المركزي لدفع البنوك إلى زيادة رأس مالها. واضطرت البنوك البالغ عددها 65 بنكا تشغل 1045 فرعاً بنكياً للتجاوب مع الإجراءات الخاصة بتقليص نفقاتها وإغلاق بعض فروعها وصرف عدد من موظفيها.

وكان المصرف المركزي قد طلب من البنوك في إطار إعادة هيكلة القطاع المصرفي زيادة رؤوس الأموال بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى إعادة ضخ دولارات في حسابات البنوك لدى بنوك المراسلة في الخارج بنسبة 3 في المئة من الودائع بالعملة الأجنبية.

كما طلب المركزي من البنوك إعادة 15 في المئة من الأموال المحولة إلى الخارج التي تفوق 500 ألف دولار، في حين طلب من أصحاب البنوك وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها إعادة ما نسبته 30 في المئة مما حولوه إلى الخارج بين الأعوام 2017 و2020.

أسعد خوري

النقابة أعدت مقترحا يطالب البنوك بدفع تعويضات ثابتة

غسان عياش

قرار البنوك بخفض نفقاتها ناتج عن انكماش النشاط البنكي

ونسبت وكالة شينخوا لمسؤول الموارد البشرية في أحد بنوك بيروت قوله "لقد كان أسبوعاً جنوبياً حيث قرر بنكا تسريح حوالي 400 من 2000 موظف وسط الأزمة المصرفية الحالية". وأضاف المسؤول المصرفي، الذي عرف عن نفسه باسم جورج فقط، أنه كان يعمل ساعات إضافية كل يوم لإعداد وفتاوى تسريح الموظفين.

وقال أسعد خوري، رئيس نقابة موظفي البنوك في لبنان، إن النقابة أعدت مقترحاً يطالب البنوك بدفع تعويضات ثابتة لجميع الموظفين المصوبين تعادل

صندوق التنمية العقارية يدعم التملك في السعودية

وتسعى الرياض إلى التخفيف من اعتمادها على النفط الذي يشهد تقلبات وصدمات وتحديات أخرى تتعلق بالمانخ، فضلاً عن ولاء كورونسا الذي عرقل الإمدادات، ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية. وتضغط الحاجة الملحة إلى التخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة، في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

وتحاول السعودية منذ سنوات معالجة إشكاليات التملك للمواطنين، حيث تسعى لإقناع المواطنين بأن الإصلاحات ستعود بالنفع، في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن نحو 1.2 مليون سعودي عاجزون عن امتلاك مسكن بإمكاناتهم الذاتية. ويزيد النمو السكاني من مشكلات البلاد حيث ارتفع عدد السكان بنسبة 44 في المئة منذ 2004 ليصل إلى 33 مليون نسمة حالياً، بينهم نحو 11 مليوناً من المقيمين الأجانب، في وقت تنمو فيه المدن وخاصة الرياض بوتيرة سريعة.

المسكن، وذلك لكافة المواطنين. ووجهت السعودية أنظارها إلى قطاع العقارات بعد انهيار أسعار النفط وأزمة كورونا بهدف جذب المستثمرين، مما يمكن من تخفيف تكلفة الإسكان، وهو توجه في صميم خطة الإصلاح التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

منصور بن ماضي
برنامج القرض العقاري
سيدعم أكثر من 140 ألف أسرة

ووافقت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري التي تديرها الحكومة في يوليو العام الماضي على شراء محفظة عقارية تزيد قيمتها عن 3 مليارات ريال سعودي (780 مليون دولار)، ضمن برنامج "مسكان"، وهي مبادرة ترعاها المؤسسة العامة للتقاعد لتوفير حلول تمويلية بضيعة المراجعة، بتكلفة ثابتة للموظفين والمتقاعدين من القطاعين العام والخاص بهدف تشجيعهم على التملك.

2020 أكثر من 424 ألف أسرة سعودية من تملك المسكن الملائم، بالشراكة مع القطاع الخاص من الجهات التمويلية من البنوك ومؤسسات التمويل، متوقعا أن يسهم تقديم الدعم السكني هذا العام لأكثر من 140 ألف أسرة في زيادة أعداد المستفيدين من خيارات البرنامج المتنوعة لتتجاوز 664 ألف أسرة في مختلف مناطق المملكة بنهاية 2021.

وأشار إلى أن "الصندوق العقاري" تمكن بالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها كافة القطاعات بالملكة من تحقيق مستهدفاته للعام 2020، مؤكداً على استمرار الصندوق في تقديم الخيارات التمويلية والسكنية لبرنامج القرض العقاري مدعوم الأرباح، بنسبة تصل إلى 100 في المئة لمستفيدي برنامج "سكني" والصندوق العقاري لشراء الوحدات السكنية الجاهزة والوحدات تحت الإنشاء والبناء الذاتي.

وتوفر السعودية تسهيلات كثيرة لدعم التملك، حيث تتحمل الدولة ضريبة التصرفات العقارية للمسكن الأول عمّا لا يزيد على مليون ريال من سعر شراء

الرياض - أعلن صندوق التنمية العقارية السعودي عن تمكن 140 ألف أسرة جديدة من تملك مسكنهم الأول خلال العام الجاري حيث توفر المبادرة للأسر اختيار مساكنهم وفق رغبتهم واحتياجاتهم من خلال الاستفادة من الخيارات التمويلية والسكنية، التي يقدمها برنامج القرض العقاري المدعوم من مستفيدي برنامج "سكني".

وأوضح المشرف العام على صندوق التنمية العقارية منصور بن ماضي، أن "برنامج القرض العقاري المدعوم سيدعم أكثر من 140 ألف أسرة"، لافتاً إلى أن "ذلك يأتي تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030 الطموحة لتسريع وتيرة التملك السكني للأسر السعودية، من خلال ابتكار البرامج والحلول السكنية لرفع نسبة تملك الأسر للمسكن إلى 70 في المئة وفق مستهدفات برنامج الإسكان، ضمن رؤية المملكة 2030".

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) عن بن ماضي قوله أيضاً إن برنامج "القرض المدعوم" مكن منذ انطلاقه في يونيو 2017 حتى نهاية العام